المملكة العربية السعودية
وزارة التعليـــم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمـــادة البحـث العلمـــي

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجلة العلوم الشرعية

مجلة علمية دوريّة محكّمة

العدد الثالث والثمانون ربيع الآخر 1448هـ أكتوبر 2026م
الجـــزء الأول

المتشابه اللفظي في القراءات القرآنية
أ. د. عائشة بنت عبد الله الطواله

المسائل المستنبطة من تراجم القراء العشرة ورواتهم
دراسة استقرائية تحليلية وصفية
د. علي بن سالم بن شريف المالكي

الدلالات النقدية لعبارة (احتملوا حديثه) عند اقترانها بعبارة ظاهرها الجرح أو التعديل
عند الإمام البَزَّار (ت292هـ) في مسنده - دراسة استقرائية تحليلية
د. أمل بنت محمد بن أحمد مشاري

حديث «لا يَجْتَمِعُ كافرٌ وقاتلُهُ في النّار أبدًا» دراسة حديثية تحليلية
أ. د. بدر بن حمود بن ربيع الرويلي

القبلة عند الأديان - دراسة مقارنة
د. موسى بن محمد آل هجاد الزهراني

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
islamicjournal@imamu.edu.sa

المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / أحمد بن سالم العامري

معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / نايف بن محمد العتيبي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور / محمد بن حسن آل الشيخ

الأستاذ في قسم الفقه بكلية الشريعة

مدير التحرير:

الدكتور / محمد بن عبد الله المديميغ

الأستاذ المساعد في قسم الفقه بكلية الشريعة

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عادل بن مبارك المطيرات

الأستاذ في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت

أ. د. علي ساموه

أستاذ الحديث – كلية العلوم الإسلامية

جامعة الأمير سونكلا – فطاني- تايلاند

أ. د. بكر زكي عوض

الأستاذ في قسم الدعوة – جامعة الأزهر- القاهرة

أ. د. عبد العزيز بن ناصر التميمي

الأستاذ في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. حسين عبد العال حسين محمد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة الأزهر- أسيوط

د. عبد الحميد عشاق

الأستاذ في قسم الفقه – جامعة القرويين - المغرب

أ. د. أحمد بن عبد العزيز السيد

أستاذ أصول الفقه – جامعة البحرين

أ. د. كنعان موستيش

الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية– جامعة سراييفو

د. حسام بن محمد الرثيع

أمين تحرير مجلة العلوم الشرعية- عمادة البحث العلمي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدلالات النقدية لعبارة (احتملوا حديثه) عند اقترانها بعبارة ظاهرها الجرح أو التعديل عند الإمام البَزَّار (ت٢٩٢هـ) في مسنده

دراسة استقرائية تحليلية

إعداد:

د. أمل بنت محمد بن أحمد مشاري

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم السنة وعلومها

كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

Critical Implications of the Expression "They Tolerated His Hadith" When Paired with Statements Apparently Indicating Jarḥ (Impeachment) or Taʿdīl (Validation) According to Imam al-Bazzār (d292AH) in His Musnad:

An Inductive Analytical Study

Prepared by:

Dr. Amal Mohammed Ahmed Mishari

Assistant Professor, Department of Sunnah and Hadith Sciences, College of Sharia and Fundamentals of Religion

King Khalid University

Abha , Kingdom of Saudi Arabia

aalmhjr@kku.edu.sa

تاريخ ورود البحث	تاريخ قبول البحث
١٤٤٦/٧/٢٨هـ - ٢٠٢٥/١/٢٨م	١٤٤٦/١١/٢٣هـ - ٢٠٢٥/٥/٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

تناول هذا البحث تحرير عبارة الإمام أبي بكر البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل في مسنده، وبيان صور ورودها وأوجه استعمالها النقدي؛ للوقوف على دلالاتها في ضوء السياق والقرائن.

وقد وسمته بـ"الدلالات النقدية لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارة ظاهرها الجرح أو التعديل عند الإمام البَزَّار (ت٢٩٢هـ) في مسنده: دراسة استقرائية تحليلية".

وانتظم البحث في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. تناول التمهيد الأصول المنهجية لتحرير دلالات العبارة، وعُني المبحث الأول بصور ورود عبارة الاحتمال واقترانها بما ظاهره الجرح أو التعديل من حيث: صيغها، والمسند إليه، ومتعلَّقها، والألفاظ المقترنة بها، وموقعها في السياق. أما المبحث الثاني فتناول استعمالات الإمام البَزَّار النقدية للعبارة، فوردت مع القرائن المتعلقة بحال الراوي وصنيع أهل الحديث معه، ومع تعيين موضع النظر في الإسناد، ومع التفرد وعدم المتابعة، وفي سياق بيان وجه إيراد الحديث في المسند، وفي سياق اختلاف أوجه الرواية، ومع اجتماع ألفاظ ظاهرها الجرح والتعديل في الراوي.

وخُتم البحث بجملة من النتائج، من أبرزها: أن تنوّع صور اقتران عبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها دلَّ على أن الاحتمال عند الإمام البزَّار لا يمثل مرتبة نقدية ثابتة، ولا يستلزم التوثيق أو الاحتجاج، وأن دلالته تُحَرَّر في ضوء ما يقترن به من ألفاظ وقرائن، مع ظهور اتصال نقد الراوي بنقد مرويه، وأن رواية أهل العلم عن الراوي واحتمالهم حديثه قرينة لا تستلزم تعديله، كما أن الاحتمال لا يرفع التليين، والتليين لا يستلزم ترك الحديث.

وأوصى البحث بالعناية باستقراء عبارات النقاد المحتملة في مظانها الأصلية، ودراستها في ضوء مجموع استعمالات الناقد وسياقاتها؛ لما لذلك من أثر في تحرير مراده، ودقة فهم أحكامه على الرواة والمرويات.

الكلمات المفتاحية: احتملوا حديثه، مسند البَزَّار، الجرح والتعديل، النقد الحديثي.

Abstract

This research addresses the textual analysis and determination of Imam Abū Bakr al-Bazzār's expression "They tolerated his Hadith" (iḥtamalū ḥadīthah) and its derivatives when paired with statements that apparently indicate Jarḥ (impeachment) or Taʿdīl (validation) in his Musnad. It elucidates the forms of its occurrence and the aspects of its critical usage to determine its significance in light of context and textual indications.

The study is entitled: "Critical Implications of the Expression 'They Tolerated His Hadith' and Its Derivatives When Paired with Statements Apparently Indicating Jarḥ or Taʿdīl According to Imam al-Bazzār (d. 292 AH) in His Musnad: An Inductive Analytical Study."

The research is structured into an introduction, a preliminary background, two main sections, and a conclusion. The preliminary background addresses the methodological foundations for clarifying the connotations of the phrase. The first section focuses on the forms in which the phrase of tolerance (iḥtimāl) appears and its conjunction with statements of apparent Jarḥ or Taʿdīl in terms of its formulas, subject, relation, unqualified versus qualified use, associated vocabulary, and contextual position. The second section examines Imam al-Bazzār's critical applications of the phrase, which occurred alongside contextual clues regarding the narrator's status and the practice of Hadith scholars toward him, identifying the specific point of scrutiny in the chain of transmission (isnād), singularity (tafarrud) and lack of corroboration (mutābaʿah), clarifying the reason for including the Hadith in the Musnad, variations in transmission routes, and the coexistence of terms of apparent Jarḥ and Taʿdīl regarding a single narrator.

The study concluded with several findings, most notably that the phrase "they accepted his hadith" (*iḥtamalū ḥadīthahu*) and its derivatives, when coupled with expressions that appear to indicate *jarḥ* (criticism) or *taʿdīl* (accreditation), do not convey a single, uniform critical judgment. The phrase occurs in varying forms with respect to its wording, the party to whom the act of acceptance is attributed, and the object of such acceptance, with the acceptance most frequently relating to the narrator's hadith and being attributed to the scholars of hadith. The inductive analysis also revealed that the phrase was employed in diverse ways depending on matters pertaining to the narrator and his narrations, and that accurately determining Imam al-Bazzār's intended meaning in such instances of coupling requires considering his statements in the passage as a whole and within their context.

The study recommended giving careful attention to inductively surveying the ambiguous/plausible expressions of Hadith critics in their primary sources and examining them in light of the critic's overall usage patterns and contexts, due to its significant impact on determining the critic's intent and accurately understanding their judgments on narrators and narrations.

Keywords: "They tolerated his Hadith" (Iḥtamalū ḥadīthah), Musnad al-Bazzār, Jarḥ wa Taʿdīl (Impeachment and Validation), Hadith Criticism (al-Naqd al-Ḥadīthī).

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أبان دقائقَ الدلالات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً بالبينات، وعلى آله وصحبه أولي الرشاد، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المعاد.

أما بعد:

فإن من أجلِّ مباحث النقد الحديثي وأدقِّ مسالكه تحريرَ مراد الأئمة من ألفاظهم النقدية؛ إذ عبَّر النقاد عن أحكامهم على الرواة والمرويات بألفاظ موجزة، تتبين دلالاتها باستقراء كلام الناقد، والنظر في سياقها وما يحتف بها من قرائن، فلا يستقيم حملها على مجرد ظاهرها اللغوي، ولا تفسير كلام ناقد باصطلاح غيره. وقد نبَّه الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) ﵀ إلى دقة هذا المسلك بقوله: "ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة، ثم أَهَمُّ مِن ذلك أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"(١).

وإذا كان تحرير اصطلاح الإمام متوقفًا على كثرة موارده وتنوع استعمالاته، فإن الإمام أبا بكر أحمد بن عمرو البَزَّار -الذي وصفه الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) بقوله: "كَانَ ثِقَةً، حافظًا، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبيّن عللها"(٢)، ووصفه الإمام الذهبي بالحافظ، الإمام، صاحب المسند الكبير(٣) - قد تضمن مسنده جملةً من أحكامه على الرواة والمرويات، وتعقباته للأسانيد، وتنبيهاته على العلل والتفرد والاختلاف؛ مما يجعله أصلًا في استقراء أقواله النقدية، وتحرير مراده من ألفاظها.

(١) الموقظة (ص١٠٣).
(٢) تاريخ بغداد (٥/٥٤٨).
(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٤).

وكان من أبرز الألفاظ المتكررة في تعقباته قوله: (احتملوا حديثه) ومشتقاتها، وقد اقترنت في مواضع بعبارات متفاوتة ظاهرها الجرح أو التعديل؛ مما استدعى تحرير مراده من الاحتمال مع هذه الأحكام، وبيان ما يفيده في حال الراوي ومرويه، ومدى دلالته على قبول الحديث أو الاحتجاج به؛ ومن هنا اتجهت الدراسة إلى استقراء هذه المواضع في مسند البَزَّار، وتحرير صور ورود العبارة واستعمالاتها النقدية في ضوء مجموع كلامه في الموضع.

وقد جعلت البحث موسومًا بـ"الدلالات النقدية لعبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارة ظاهرها الجرح أو التعديل في مسنده: دراسة استقرائية تحليلية".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

أولًا: مكانة الإمام البَزَّار بين أئمة الحديث والنقد، وما تضمنه مسنده من أحكام وتعقبات نقدية على الرواة والمرويات.

ثانيًا: بيان أهمية جمع كلام الناقد واستقراء نظائره، ومراعاة السياق والقرائن في فهم اصطلاحاته، وعدم الاكتفاء بظاهر الألفاظ عند تفسير أحكامه النقدية.

ثالثًا: عدم الوقوف على دراسة مستقلة أفردت صور ورود عبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل، ودرست استعمالات الإمام البَزَّار لها في هذا السياق دراسة استقرائية تحليلية.

رابعًا: الإسهام في خدمة السنة النبوية بتحرير اصطلاحات نقاد الحديث، وبيان ما يعين على الفهم الدقيق لأحكامهم على الرواة والمرويات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تفاوت الألفاظ التي اقترنت بعبارة (احتملوا

حديثه) ومشتقاتها عند الإمام البَزَّار، وتنوع السياقات التي وردت فيها؛ مما يثير التساؤل عن دلالتها عند هذا الاقتران، ومدى اختلاف مراده منها بحسب موارد استعمالها، فأحببتُ أن تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

- ما دلالة عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل؟
- ما صور ورود العبارة واقترانها في المسند من حيث صيغها، والمسند إليه، ومتعلَّق الاحتمال، والألفاظ المقترنة بها؟
- ما أوجه استعمال الإمام البَزَّار لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل؟
- ما الدلالات النقدية التي يكشف عنها مجموع صور العبارة واستعمالاتها في تحرير مراد الإمام البَزَّار؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

أولاً: تحرير مفهوم عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها، وبيان صور ورودها واقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل في مسنده.

ثانيًا: حصر صيغ العبارة، وبيان المسند إليه، ومتعلَّق الاحتمال، وصور ورودها، والألفاظ النقدية المقترنة بها.

ثالثًا: استقراء أوجه استعمال الإمام البَزَّار لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل، وتحليلها في ضوء السياق والقرائن.

رابعًا: الكشف عن الدلالات النقدية المستفادة من مجموع صيغ العبارة واستعمالاتها، وبيان أثر ذلك في تحرير مراد الإمام البَزَّار منها.

خامسًا: تنمية الملكة النقدية لدى الباحثة في تحليل اصطلاحات نقاد

الحديث، وربطها بسياقاتها وقرائنها، واستنباط دلالاتها وفق أصول النقد الحديثي.

حدود البحث:

تقتصر الدراسة على المواضع التي اقترنت فيها عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل في مسنده[١]، دون المواضع التي وردت فيها عبارة الاحتمال من غير هذا الاقتران.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والسؤال لم أقف على دراسة مستقلة تناولت الدلالات النقدية لعبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل من جهة صور ورودها وأوجه استعمالها.

ومن أقرب الدراسات إلى موضوع البحث دراسة بعنوان: "الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البَزَّار في مسنده: دراسة نظرية تطبيقية" للباحث يوسف محيي الدين الأسطل[٢]، وقد تناول فيها مفهوم احتمال الحديث، واستقرأ الرواة الذين وصفهم الإمام البَزَّار به، ودرس مروياتهم وأقوال النقاد فيهم.

ويفترق البحث الحالي عن هذه الدراسة السابقة في اقتصاره على دراسة عبارة الاحتمال نفسها إذا اقترنت بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل، والعناية بصور ورودها وأوجه استعمالاتها النقدية.

(١) مسند البزار (البحر الزخار) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، عدد الأجزاء: ١٨.

(٢) رسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الإسلامية – كلية أصول الدين – قسم الحديث الشريف وعلومه، غزة، ١٤٣٥-١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤-٢٠١٥م.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ فالاستقرائي في حصر مواضع اقتران عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل في مسنده، والتحليلي في تصنيف موارد الاقتران، ودراسة صيغ العبارة واستعمالاتها، واستخلاص دلالاتها النقدية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، ثم فهرس بأهم المصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: الأصول المنهجية لتحرير الدلالات النقدية لعبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل.

المبحث الأول: تحرير عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها، وصور ورودها واقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل في المسند.

المبحث الثاني: استعمالات الإمام البَزَّار النقدية لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

وصلِّ اللَّهُمَّ على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

التمهيد

الأصول المنهجية لتحرير الدلالات النقدية لعبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل

تتفاوت دلالات ألفاظ النقاد بحسب اصطلاحاتهم وموارد استعمالهم، ولا سيما الألفاظ المحتملة التي لا يستقل ظاهرها ببيان مراد الناقد؛ ومن ثم فإن تحرير دلالة عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل يقتضي مراعاة جملة من الأصول المنهجية، من أبرزها ما يأتي:

الأصل الأول: استقراء مواضع الاقتران وجمع نظائرها

لا يكفي في تحرير مراد الإمام البَزَّار الوقوف على موضع واحد قرن فيه عبارة الاحتمال بلفظ ظاهرُه الجرح أو التعديل، بل تُجمع مواضع الاقتران في المسند، ويُنظَر في أوجه اتفاقها واختلافها؛ حتى يتبين المراد من العبارة في مجموع استعماله.

الأصل الثاني: مراعاة اللفظ المقترن بعبارة الاحتمال والقرائن المصاحبة له

لا تُفسر عبارة الاحتمال بمعزل عما اقترنت به من حكم على الراوي، فورودها مع قوله: "ليس بالقوي" أو "ضعيف جدًّا" ليس كورودها مع ما ظاهره التعديل أو الاحتجاج، كما يُراعى ما يذكره البَزَّار في الموضع من رواية أهل العلم عن الراوي، أو التفرد وعدم المتابعة، أو غير ذلك مما يتصل بالراوي ومرويه.

الأصل الثالث: جمع صيغ عبارة الاحتمال ومشتقاتها والألفاظ المقترنة بها

لا يقتصر الاستقراء على لفظ (احتملوا حديثه)، بل يشمل ما ورد من مشتقات مادة الاحتمال وصيغها في هذا المعنى، مثل: (احتمل حديثه)،

و(احتملوه)، ونحوها من الصيغ، مع جمع ألفاظ الجرح أو التعديل المقترنة بها؛ لأن تحرير دلالة الاقتران يقتضي النظر في العبارة وما اقترنت به.

الأصل الرابع: تفسير العبارة في ضوء استعمال الإمام البَزَّار لها

لا تُحمل عبارة البَزَّار على اصطلاح ناقد آخر، ولا على ما استقر عند المتأخرين من مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وإنما يُحرر مراده باستقراء موارد استعماله للعبارة، وجمع كلامه في الموضع، ومقارنة نظائره.

الأصل الخامس: مراعاة صنيع الإمام البَزَّار في المروي

لا يقتصر في تحرير دلالة الاقتران على الحكم على الراوي وعبارة الاحتمال، بل يُنظر فيما يذكره البَزَّار في المروي من تفرد، أو اختلاف، أو علة، وما يبيّنه من سبب إيراد الحديث؛ لما لذلك من أثر في فهم مراده من العبارة في موضعها.

وعلى ضوء هذه الأصول[1] تُحرر صور ورود العبارة واقترانها، ثم تُدرس استعمالاتها النقدية في المبحثين الآتيين.

(١) لزيادة البيان حول مسألة التأصيل انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح لفضيلة أ. د. الشريف حاتم العوني.

المبحث الأول

تحرير عبارة الإمام البَزَّار (احتملوا حديثه) ومشتقاتها وصور ورودها واقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل في المسند

يبدأ تحرير هذه العبارة ببيان أصلها اللغوي، والنظر في استعمالها عند من تقدَّم الإمام البَزَّار من النقاد، فالاحتمال في أصل اللغة مأخوذ من الحمل، ويدور على معانٍ، منها: النهوض بالشيء وقبوله مع ما قد يصحبه من مشقة وإعياء(١).

وقد ورد لفظ الاحتمال في كلام عدد من النقاد قبل الإمام البَزَّار، وتنوع متعلق استعماله عندهم، فاستعمله ابن المبارك (ت١٨١هـ) في الراوي(٢)، واستعمله يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) في الأحاديث(٣)، واستعمله الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) في الرواة(٤)، وفي بعض الفرق كقوله: "احتملوا المرجئة في الحديث"(٥)، كما أطلق الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) لفظ الاحتمال على حديث رُوي بإسنادين مختلفين فصرح باحتمالهما جميعًا(٦)، ثم استعمله الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) في بعض الرواة(٧)، ثم ورد عند الإمام البَزَّار في مواضع متعددة من

(١) انظر: مقاييس اللغة (١٠٦/٢) مادة (حمل)؛ المحكم والمحيط (٣٦٧/٣) مادة (ح م ل).
(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢٠٣/٣).
(٣) انظر: تاريخ ابن معين – برواية الدوري (٣٧٨/٤).
(٤) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٤١٦/١).
(٥) انظر: سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٩٨).
(٦) انظر: العلل الكبير (ص٤٥، ١٢١).
(٧) انظر: أحوال الرجال (ص١٢٣-١٢٤).

كلامه على الرواة والمرويات، وبصور متنوعة منها: اقتران عبارة الاحتمال بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل.

كما أظهر استقراء موارد عبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها في المسند تنوع صور ورودها عند الإمام البَزَّار وفيما يأتي تحريرها:

أولاً: عبارة الاحتمال من حيث صيغها اللفظية

تنوعت صيغ عبارة الاحتمال عند الإمام البَزَّار ﷺ في المواضع المقترنة بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل، فوردت مبنيةً للمعلوم كقوله في عطاف بن خالد: "عطاف ليس بِالقَوِيّ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العلم واحتملوا حديثه"(١)، ووردت مبنيةً للمجهول كقوله في صدقة بن موسى: "رَجُلٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَدِ احْتُمِلَ حَدِيثُهُ"(٢).

ثانيًا: عبارة الاحتمال من حيث المسند إليه

تنوع المسند إليه فعل الاحتمال في كلام الإمام البَزَّار، فأسنده إلى **جماعة من أهل العلم** كقوله في حماد بن شعيب: "لَيْسَ بِالقَوِيّ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حديثه"(٣)، وقد يصف هذه الجماعة بالثقة كقوله في رشدين بن كريب: "قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ"(٤)، أو بالكثرة كقوله في البراء بن يزيد الغنوي: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ"(٥)، وقد يسمّي بعض أفرادها

(١) مسند البزار (٣٦٢/١٤).
(٢) مسند البزار (٣٠١/١٣).
(٣) المرجع السابق (٢٧٧/١١).
(٤) المرجع السابق (٣٧٧/١١).
(٥) المرجع السابق (٤٤٤/١٣).

كقوله في إسحاق بن يحيى: "لَيِّنُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمُ: الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرُهُمَا، وَقَدِ احْتَمَلُوا حَدِيثَهُ"(١).

كما أنه قد يسند فعل الاحتمال **للناس** كقوله في أبي إسرائيل إسماعيل المُلائي: "تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ العِلْمِ وَضَعَّفُوهُ، وَرَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيّ فَمَنْ دُونَهُ، وَاحْتَمَلَ النَّاسُ حَدِيثَهُ"(٢).

وقد لا يصرح **بمن أُسند إليه الاحتمال**، فترد العبارة مبنية للمجهول كقوله في واصل بن أبي عيينة: "لَيْسَ بِالقَوِيّ، وَقَدِ احْتُمِلَ حَدِيثُهُ"(٣).

ثالثًا: عبارة الاحتمال من حيث متعلَّقها

ظهر من الاستقراء أن حديث الراوي هو الغالب في متعلَّق الاحتمال عند الإمام البَزَّار؛ وقد يصرح به كقوله في عُوبد بن أبي عمران: "وَعُوبَدُ فَلَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ"(٤)، وقد يُثنّيه إذا تعلق بحديث راويين كقوله في النضر بن حميد وسعد الإسكاف: "لم يَكُونَا بِالقَوِيَّيْنِ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُمَا أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حديثهما"(٥)، وقد يعود الضمير إلى الحديث المذكور في السياق كقوله في عبد الملك بن عبد الملك: "لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ أَهْلُ العِلْمِ وَنَقَلُوهُ وَاحْتَمَلُوهُ"(٦)، وقوله في هشام بن خالد: "لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ...، وَقَدِ احْتَمَلَهُ عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَذَكَرُوهُ عَنْهُ"(٧) .

(١) المرجع السابق (١/١٨٦).
(٢) المرجع السابق (١٠/٢٢).
(٣) المرجع السابق (٧/٣٠٢).
(٤) المرجع السابق (٩/٣٨٠).
(٥) المرجع السابق (١٣/ ١٣٩).
(٦) مسند البزار (١/٢٠٦).
(٧) المرجع السابق (١٠/٣٧)

رابعًا: عبارة الاحتمال من حيث ألفاظ الجرح أو التعديل المقترنة بها

أظهر الاستقراء تنوع الألفاظ المقترنة بعبارة الاحتمال عند البَزَّار، فوردت مع ألفاظ ظاهرها الجرح، وأخرى ظاهرها التعديل، كما اجتمع الأمران في بعض المواضع.

وكان اقترانها بما ظاهره الجرح أكثر ورودًا، فمن ذلك: قوله في أبي بكر بن عياش: "وَأَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ بِالحَافِظِ، وَلَكِنْ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ"(١).

ووردت مع ألفاظ أشد جرحًا، كقوله في الحكم بن عبد الله: "الحَكَمُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا الحَدِيثَ إِذْ لَمْ نَحْفَظْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ عَلَى مَا فِيهِ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوهُ"(٢).

ووردت كذلك مع ما ظاهره التعديل، ومن ذلك: قوله عن همام بن يحيى – أحد رجال الصحيحين–: "وَهَمَّامٌ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَجَعَلُوهُ فِي عِدَادِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِمْ"(٣).

كما اجتمع في بعض المواضع ما ظاهره التعديل وما يقتضي التليين، كقوله في عبد العزيز بن عبيد الله: "صَالِحُ الحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ"(٤).

خامسًا: عبارة الاحتمال من حيث موقعها في السياق

تنوَّع موقع عبارة الاحتمال في سياق كلام الإمام البَزَّار، فترد في أثناء كلامه

(١) المرجع السابق (١/٦٦).
(٢) المرجع السابق (١/١٣١).
(٣) المرجع السابق (١/١٩٣).
(٤) مسند البزار (٨/٣٦٧).

على الراوي وبيان حاله، كقوله: "وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِسْحَاقَ كُوفِيٌّ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَيْبَةَ، حَدَّثَ عَنْهُ: مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ، وَالقَاسِمُ بنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ الوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ، وَحَفْصُ بنُ غِيَاثٍ، وَغَيْرُهُمْ، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ حَدِيثَ حَافِظٍ، وَقَدِ احْتُمِلَ حَدِيثُهُ"(١)، وقد ترد في سياق يجمع فيه بين الكلام على الراوي ومرويه، كقوله: "عَمْرُو بنُ جَرِيرٍ، وَعَمْرٌو لَيِّنُ الحَدِيثِ، وَقَدِ احْتُمِلَ حَدِيثُهُ وَرُوِيَ عَنْهُ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الكَلَامُ عَنْ غَيْرِ عُمَرَ، وَلَا نَعْلَمُ فِيمَا يُرْوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا ثَابِتًا عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ"(٢)، وقد تجتمع في الموضع الواحد قرائن تتعلق بالراوي ومرويه، ويأتي تفصيل هذه السياقات واستعمالات العبارة فيها في المبحث الآتي.

وحاصل الاستقراء أن عبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل تنوعت صور ورودها عند الإمام البَزَّار من حيث: الصيغة، والمسند إليه، ومتعلَّق الاحتمال، والألفاظ المقترنة بها، وموقعها في السياق، مع غلبة تعلُّق الاحتمال بحديث الراوي وإسناده إلى أهل العلم؛ وهو تنوع يدل على أن الاحتمال لا يمثل مرتبة نقدية ثابتة، ولا يستقل بالدلالة على التوثيق أو الاحتجاج، وإنما تُحرَّر دلالته في ضوء ما اقترن به في كل موضع.

(١) المرجع السابق (٦/٣١١).
(٢) المرجع السابق (١١/٤٦٧).

المبحث الثاني
استعمالات الإمام البَزَّار النقدية لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل

تنوعت استعمالات الإمام البَزَّار لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل بحسب سياق الموضع وما احتف به من قرائن، وقد يجتمع في الموضع الواحد أكثر من استعمال، وبيان ذلك كالآتي:

الاستعمال الأول: ورود عبارة الاحتمال مع القرائن المتعلقة بحال الراوي وصنيع أهل الحديث معه

ترد عبارة الاحتمال في كلام الإمام البَزَّار مع قرائن تتصل بحال الراوي وصنيع أهل الحديث معه، ومن أبرزها ما يأتي:

أ- رواية أهل العلم والأئمة عن الراوي:

من القرائن المتكررة عند الإمام البَزَّار ذكرُ رواية أهل العلم أو الأئمة عن الراوي مع احتمال حديثه، كقوله: "حُصَيْنُ بنُ عُمَرَ لَيِّنُ الحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوهُ عَلَى مَا فِيهِ"(١)، ولا يلزم من مجرد رواية أهل العلم عن الراوي تعديله، كما هو مقرر عند أهل الجرح والتعديل(٢).

مع مراعاة أن دلالة هذا الاقتران تختلف بحسب ما يذكره الإمام البَزَّار في الراوي، ففي همام بن يحيى صرح بالاحتجاج بحديثه؛ حيث قال: "وَهَمَّامٌ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَجَعَلُوهُ فِي عِدَادِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِمْ"(٣)، بينما

(١) مسند البزار (١٨٩/٩).
(٢) انظر: الكفاية (ص٨٩) في "بَاب ذِكْرِ الْحُجَّةِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الثِّقَةِ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَتْ تَعْدِيلًا لَهُ".
(٣) مسند البزار (١٩٣/١).

في جابر الجعفي قال: "لَيْسَ بِالقَوِيِّ، وَإِن كَانَ قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، مِنْهُمْ: شُعْبَةُ، والثَّوْرِيّ، وَإِسْرَائِيلُ، وَزُهَيْرٌ، وَزَيْدُ بنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَأَبُو عَوَانة، وَهُشَيْمٌ، وَابن عُيَيْنة، وَغَيْرُهُمْ، ... وَقَدِ احْتَمَلَ هَؤُلاءِ حَدِيثَهُ وَكَانُوا يَعْرِفُونَهُ، ولَا يحب أَنْ يَكُونَ إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيثٍ فِيهِ حُكْمٌ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ"(١)، فجمع الإمام البَزَّار في جابر بين تليينه وبين رواية الثقات عنه واحتمالهم حديثه، ثم نص على عدم الاحتجاج بما يرويه في الأحكام.

ويكشف اختلاف حكم البَزَّار في الموضعين أن رواية أهل العلم عن الراوي واحتمالهم حديثه لا تستلزمان مرتبةً واحدة؛ إذ جعل هماما في عداد من يُحتج بحديثهم، بينما قيَّد ذلك في جابر بما يرويه في الأحكام، مع ذكر الاحتمال في كليهما.

ب- صلاح الراوي وعبادته:

من القرائن المتعلقة بحال الراوي ورودُ عبارة الاحتمال مع وصفه بالصلاح أو العبادة، كقوله في الحسن بن أبي جعفر: "كَانَ رَجُلًا مُتَعَبِّدًا، وَلَمْ يَكُنْ بِالحَافِظِ، وَقَدِ احْتُمِلَ حَدِيثُهُ عَلَى قِلَّةِ حِفْظِهِ لِحُسْنِ عِبَادَتِهِ"(٢)، فصرَّح البَزَّار بتعليل احتمال حديثه بحسن عبادته، مع وصفه بقلة الحفظ؛ فلم يرفع هذا الاعتبار ما ذكره من خِفَّةٍ في ضبطه.

ج- وصف الراوي بأنه من أهل السنة:

من القرائن المتعلقة بحال الراوي وصفُه بأنه من أهل السنة، فمن ذلك: قول الإمام البَزَّار في عبد الرحمن بن مالك: "لَيِّنُ الحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ

(١) المرجع السابق (١١/١٣٤).
(٢) مسند البزار (١٣/٢٥٨).

أَهْلِ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ رجل مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ"[١]، فجمع البَزَّار بين تليين عبد الرحمن بن مالك في الحديث وبين وصفه بأنه من أهل السنة، ثم علل احتمال حديثه بقوله: "فإنه كان رجلًا من أهل السنة"؛ فدل ذلك على أن وصفه بالسنة كان معتبرًا في احتمال حديثه، من غير أن يرفع ما ذكره فيه من لين.

د- وصف الراوي بالتشيع:

من القرائن المتعلقة بحال الراوي وصفُه بالتشيع، ومن ذلك قول الإمام البَزَّار في يونس بن أرقم: "وَيُونُسُ بنُ أَرْقَمَ كَانَ صَدُوقًا، رَوَى عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ عَلَى أَنَّ فِيهِ شِيعِيَّةً شَدِيدَةً"[٢]، فجمع الإمام البَزَّار بين وصف يونس بالصدق وبين رواية أهل العلم عنه واحتمالهم حديثه، مع التنبيه على ما فيه من تشيع شديد، فبقي وصفه بالصدق معتبرًا مع ما ذكره من حاله في التشيع، ولم يمنع ذلك من احتمال أهل العلم لحديثه.

هـ- بيان منشأ الخطأ في حديث الراوي:

ومن القرائن المتعلقة بحال الراوي بيانُ منشأ ما أُنكر عليه، كما في عون بن عمارة؛ إذ قال بعد أن ذكر تضعيفه: "... قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ واحتملوا حديثه، ولا أحسب أن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه إلا من سوء حفظه، لا على أنه كان يتعمد"[٣]، فجمع الإمام البَزَّار بين تضعيف عون بن عمارة وبين رواية أهل العلم عنه واحتمالهم حديثه، ثم بيَّن منشأ ما أُنكر عليه فردَّه إلى سوء الحفظ، ونفى عنه التعمد؛ فوردت عبارة الاحتمال هنا مع تفسير سبب الخطأ في مرويات الراوي، مع بقاء الحكم عليه بالضعف.

---

(١) المرجع السابق (١١/١٧٨).
(٢) المرجع السابق (٢/١٤٥).
(٣) المرجع السابق (١٧/٢٤٩).

الاستعمال الثاني: ورود عبارة الاحتمال مع تعيين موضع النظر في الإسناد

ومن استعمالات العبارة أن يعيّن الإمام البَزَّار الراوي الذي فيه النظر، ثم يبيّن حال سائر رجال الإسناد، كقوله عن عمرو بن واقد: "وَهَذَا الحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَعَمْرُو بنُ وَاقِدٍ لَيْسَ بِالقَوِيِّ، وَقَدِ احْتَمَلَ النَّاسُ حَدِيثَهُ وَرَوَوْا عَنْهُ، وَمَنْ قَبْلَهُ وَمَنْ بعده فثقات"(١)، فحصر الإمام البَزَّار الطريق المتصل للحديث في هذا الإسناد، ثم عيَّن موضع النظر فيه بعمرو بن واقد، وقرن تليينه باحتمال الناس حديثه، مع النص على ثقة من قبله ومن بعده؛ وبذلك وردت عبارة الاحتمال في سياق بيان حال الراوي الذي دار عليه النظر في الإسناد، وتمييزه عن سائر رجاله.

الاستعمال الثالث: ورود عبارة الاحتمال مع التفرد وعدم المتابعة

وردت عبارة الاحتمال في كلام الإمام البَزَّار مقترنةً بالتنبيه على تفرد الراوي وعدم متابعته، فمن ذلك: قوله في هشام بن خالد: "وَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُتَابَعْ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ، وَقَدِ احْتَمَلَهُ عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَذَكَرُوهُ عَنْهُ"(٢)، ومن ورودها مع التفرد: قوله في رشدين بن سعد: "وَهَذَا الحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَرِشْدِينُ بنُ سَعْد لَمْ يَكُنْ حَافِظًا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ المُبَارَكِ فَمَنْ دُونَهُ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ ...، وَلَا يَكُونُ رِشْدِينُ وَلَا عَبد الرَّحْمَنِ بنُ زِيَادٍ حُجَّةً فِي حَدِيثٍ إِذَا انْفَرَدَا بِهِ، وَلَا واحد منهما إِذَا انْفَرَدَ بِحَدِيثٍ"(٣).

(١) مسند البزار (١٠/٦٦).
(٢) المرجع السابق (١٠/٣٧).
(٣) المرجع السابق (١٠/٩٩).

وفي كلامه على رشدين بن سعد يظهر أثر التفرد في الحكم على مرويه؛ إذ ذكر البَزَّار أنه "لم يكن حافظًا" مع رواية ابن المبارك فمن دونه عنه واحتمالهم حديثه، ثم نص على حكم مرويه عند الانفراد بقوله: "ولَا يَكُونُ رِشْدِينُ ولَا عَبد الرَّحْمَنِ بنُ زِيَادٍ حُجَّةً فِي حَدِيثٍ إِذَا انْفَرَدَا"، فاجتمع في الموضع بيان حال الراوي وصنيع أهل الحديث معه، والحكم على مرويه عند التفرد.

الاستعمال الرابع: ورود عبارة الاحتمال في سياق بيان وجه إيراد الحديث في المسند

وردت عبارة الاحتمال في بعض المواضع التي بيَّن فيها الإمام البَزَّار وجه إيراده الحديث في المسند، فمن ذلك: قوله في محمد بن الحسن: "لَيِّنُ الحَدِيثِ، قَدْ رَوَى أَحَادِيثَ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ أَهْلُ العِلْمِ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ عِلَّةٍ لِأَنَّا لَمْ نَحْفَظْ لَفْظَهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ"(١)، فبيَّن هنا حال الراوي محمد بن الحسن، وما وقع في حديثه من عدم المتابعة، وذكر رواية أهل العلم عنه واحتمالهم حديثه، ثم صرَّح بأنه ذكر الحديث على ما فيه من علة؛ لعدم حفظ لفظه إلا من ذلك الوجه بذلك الإسناد؛ فكان حفظ هذا اللفظ من هذا الطريق هو الوجه الذي نص عليه في تعليل إيراده، مع بيانه ما في الراوي ومرويه من نظر.

وكقوله في عبد الملك بن عبد الملك: "لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ أَهْلُ العِلْمِ وَنَقَلُوهُ وَاحْتَمَلُوهُ؛ فَذَكَرْنَاهُ لِذَلِكَ"(٢)؛ حيث ذكر البَزَّار حال الراوي، ثم قرن ذلك برواية أهل العلم للحديث ونقلهم إياه واحتمالهم له، وأعقب مجموع ذلك بقوله: "فذكرناه لذلك"؛ فاجتمع في تعقيبه بيان حال الراوي، وصنيع أهل

(١) مسند البزار (١/١٨٤).
(٢) المرجع السابق (١/٢٠٦).

العلم مع مرويه، ووجه ذكر الحديث في المسند.

ويظهر من الموضعين أن إيراد الإمام البَزَّار للحديث لا يلزم منه سلامته من العلة، ولا سلامة راويه من الجرح، فقد يثبته لحفظ وجهٍ لا يعرف لفظه من غيره، أو لما جرى عليه صنيع أهل العلم من نقل الحديث واحتماله، مع تصريحه بما في الراوي أو المروي من نظر.

الاستعمال الخامس: ورود عبارة الاحتمال في سياق الاختلاف في أوجه الرواية

من استعمالات العبارة عند اقترانها بما ظاهره الجرح أو التعديل ورودها في سياق اختلاف أوجه الرواية، ومن صور ذلك: الاختلاف في الرفع والوقف، كقوله في عمر بن حبيب العدوي: "وَعُمَرُ بنُ حَبِيبٍ العَدَوِيُّ الذِي أَسْنَدَ هَذَا الحَدِيثَ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا، وَقَدِ احْتُمِلَ حَدِيثُهُ، وَكَانَ التَّيْمِيُّ رَجُلَ مُتُونٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ رَفَعَهُ مَرَّةً، وَمَرَّةً لَمْ يَرْفَعْهُ"(١)، فذكر البَزَّار عمر بن حبيب بوصفه الراوي الذي أسند الحديث، وقرن ذلك ببيان حاله في الحفظ واحتمال حديثه، ثم جوَّز أن يكون اختلاف الرفع والوقف ناشئًا من اختلاف روايته للحديث؛ إذ قال: "فيمكن أن يكون رفعه مرة، ومرة لم يرفعه".

ومن الصور أيضًا: الاختلاف في الوصل والإرسال، كقوله في يزيد بن سنان: "وَهَذَا الحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَن النَّبِيّ ﷺ إِلَّا أَبُو هُرَيرة بهذا الإسناد، ولَا نعلمُ أسنده عَن يَحْيَى بن سَعِيد عَن أبي هُرَيرة إِلَّا يزيد بن سنان، ولَا عَن يزيد إِلَّا ابنه، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ واحتملوا حديثه، ورواه غيره عَن يَحْيَى بن سَعِيد مرسلًا ولم يسنده، إنما جعله من قول سَعِيد"(٢)، وفي يزيد بن سنان فقد

(١) المرجع السابق (٢١٩/٧).
(٢) مسند البزار (٢٤٥/١٤).

عيَّن البَزَّار راوي الوجه الموصول، فذكر أنه لا يعلم من أسنده عن يحيى بن سعيد إلا يزيد، ثم قابل ذلك برواية غيره عن يحيى مرسلًا، وقرن الكلام عليه بذكر رواية أهل العلم عنه واحتمالهم حديثه، فاجتمع في الموضع بيان حال الراوي، وتعيين وجه روايته، ومخالفة غيره له في وصل الحديث وإرساله.

فترد عبارة الاحتمال في هذين الموضعين ضمن موازنة الإمام البَزَّار بين أوجه الرواية، مع النظر في حال الراوي الذي وقع الاختلاف من جهته.

الاستعمال السادس: ورود عبارة الاحتمال مع اجتماع ألفاظ ظاهرها الجرح والتعديل في الراوي

من استعمالات الإمام البَزَّار لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها أن ترد مع ألفاظ في الراوي يجتمع فيها ما ظاهره التعديل وما يقتضي تليينه، فمن ذلك: قوله في رواد بن جراح: "ورواد صالح الحديث، ليس بِالقَوِيِّ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ العلم واحتملوا حديثه"(١).

حيث جمع البَزَّار بين وصفه بـ"صالح الحديث" و"ليس بالقوي" ثم ذكر رواية جماعة من أهل العلم عنه واحتمالهم حديثه؛ فوردت عبارة الاحتمال مع وصفين متفاوتين في دلالتهما على حال الراوي، مما يقتضي اعتبارهما معًا في تحرير مراد البَزَّار، إذ لم ترفع عبارة الاحتمال ما اقترن بها من تليين، كما أن التليين لم يمنع من وصف الراوي بما ظاهره القبول وذكر احتمال أهل العلم لحديثه، وإنما يُحرَّر حكمه من مجموع ألفاظه في الراوي.

وحاصل الاستقراء أن استعمالات الإمام البَزَّار لعبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها عند اقترانها بعبارات ظاهرها الجرح أو التعديل تنوَّعت بحسب السياق النقدي وما يتعلق بالراوي ومرويه؛ إذ ترد العبارة مع صنيع أهل

(١) المرجع السابق (١٤/٤٦).

العلم، والتفرد، والاختلاف، وبيان وجه إيراد الحديث، واجتماع الألفاظ المتفاوتة في الراوي الواحد؛ مما يدل على أن رواية الأئمة واحتمالهم للحديث قرينة لا تستلزم التعديل أو الاحتجاج، وأن الاحتمال لا يرفع التليين، كما أن التليين لا يستلزم ترك الحديث، وإنما يُحرَّر مراد البزَّار من مجموع ألفاظه وقرائن السياق.

الخاتمة

أحمد الله تعالى وأشكره أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا؛ على نعمه وآلائه، فله الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

وبعد:

فلعل ما بُثّ في هذا البحث هو ناطق صريح بالذي يختم به، فمن نتائجه:

أولًا: كشف تنوع صور اقتران عبارة (احتملوا حديثه) ومشتقاتها أن الاحتمال عند البزَّار ليس مرتبة نقدية ثابتة؛ لتفاوت متعلَّقه والألفاظ المقترنة به، وغلبة تعلقه بحديث الراوي وإسناده إلى أهل العلم.

ثانيًا: أظهر الاستقراء أن احتمال الحديث أوسع من الاحتجاج به؛ فلا تستلزم العبارة توثيق الراوي ولا تصحيح مرويه، وإنما تتحدد دلالتها بما يقترن بها من أحكام وقرائن.

ثالثًا: كشف ورود العبارة مع التفرد والاختلاف وبيان وجه إيراد الحديث عن اتصال نقد الراوي عند البزَّار بنقد مرويه؛ مما يقتضي مراعاة حال الراوي وطرق حديثه ووجوه روايته مجتمعة عند تحرير مراده.

رابعًا: دلَّ اقتران الاحتمال بصنيع أهل العلم، واجتماعه أحيانًا مع ألفاظ متفاوتة في الراوي الواحد، على أن القرائن والألفاظ عند البزَّار متكاملة في الدلالة؛ فرواية الأئمة واحتمالهم للحديث لا تستلزم التعديل، والاحتمال لا يرفع التليين، كما أن التليين لا يستلزم ترك الحديث.

التوصيات:

توصي الباحثة بالعناية باستقراء عبارات النقاد المحتملة في مظانها الأصلية، ودراستها في ضوء مجموع استعمالات الناقد وسياقاتها؛ لما لذلك من أثر في تحرير مراده، ودقة فهم أحكامه على الرواة والمرويات.

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١- أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي، فيصل آباد - باكستان، عدد الصفحات: ٣٦٦.

٢- تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ١٦.

٣- تاريخ يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٤ (١-٢ مقدمات وفهارس).

٤- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤، عدد الصفحات: ٣٧٤

٥- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: حسين أسد وآخرين، بإشراف: شعيب الأرناؤوط (ت١٤٣٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٣ والفهارس).

٦- علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، المحقق: صبحي السامرائي

(ت١٤٣٤هـ) – أبو المعاطي النوري (ت١٤٠١هـ) – محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ، عدد الصفحات: ٣٩٦.

٧- العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٣

٨- مسند البَزَّار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبَزَّار (ت٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله (جـ١-٩) – عادل بن سعد (جـ١٠-١٧) – صبري عبد الخالق الشافعي (جـ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، عدد الأجزاء: ١٨.

٩- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧هـ.

١٠- المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس).

١١- مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.

١٢- المنهج المقترح لفهم المصطلح، المؤلف: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، عدد الصفحات: ٢٩٤.

١٣- الموقظة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد بن شهاب حامد، الناشر: دار ركائز للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م، عدد الصفحات:١١٢.

الرسائل العلمية:

الرواة الذين احْتُمِل حديثهم عند الإمام البَزَّار في مسنده - دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث: يوسف بن محيي الدين فايز الأسطل لجامعة الإسلامية - كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه، غزة، ١٤٣٥-١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤-٢٠١٥م.

References:

1- Aḥwāl al-Rijāl, Author: Ibrāhīm ibn Yaʿqūb ibn Isḥāq al-Saʿdī al-Jūzajānī, Abū Isḥāq (d. 259 AH), Editor: ʿAbd al-ʿAlīm ʿAbd al-ʿAẓīm al-Bastawī, Publisher: Hadith Academy – Faisalabad, Pakistan, Pages: 366.

2- Tārīkh Baghdād, Author: Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit ibn Aḥmad ibn Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. 463 AH), Editor: Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Publisher: Dār al-Gharb al-Islāmī – Beirut, 1st ed., 1422 AH / 2002 CE, 16 volumes.

3- Tārīkh Yaḥyā ibn Maʿīn – Recension of Abū al-Faḍl al-ʿAbbās ibn Muḥammad ibn Ḥātim al-Dūrī, Author: Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Maʿīn, Editing and Indexing: Dr. Aḥmad Muḥammad Nūr Saif, Publisher: Center for Scientific Research and Islamic Heritage Revival – Makkah al-Mukarramah, 1st ed., 1399 AH / 1979 CE, 4 volumes.

4- Suʾālāt Ibn al-Junayd li-Abī Zakariyyā Yaḥyā ibn Maʿīn, Author: Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Maʿīn (d. 233 AH), Editor: Aḥmad Muḥammad Nūr Saif, Publisher: Maktabat al-Dār – Madīnah al-Munawwarah, 1st ed., 1408 AH / 1988 CE, Pages: 491.

5- Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ, Author: Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān al-Dhahabī (d. 748 AH), Editing: Ḥusayn Asad et al., supervised by Shuʿayb al-Arnaʿūṭ (d. 1438 AH), Publisher: Muʾassasat al-Risālah, 3rd ed., 1405 AH / 1985 CE, 25 volumes.

6- ʿIlal al-Tirmidhī al-Kabīr, Author: Abū ʿĪsā Muḥammad ibn ʿĪsā al-Tirmidhī (d. 279 AH), Editors: Ṣubḥī al-Sāmarrāʾī, Abū al-Maʿāṭī al-Nūrī, Maḥmūd Khalīl al-Ṣaʿīdī, Publisher: ʿĀlam al-

Kutub & Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabiyyah – Beirut, 1st ed., 1409 AH, Pages: 396.

7- Al-ʿIlal wa Maʿrifat al-Rijāl, Author: Abū ʿAbd Allāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī (d. 241 AH), Editor: Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʿAbbās, Publisher: Dār al-Khānī – Riyadh, 2nd ed., 1422 AH / 2001 CE.

8- Musnad al-Bazzār (Al-Baḥr al-Zakhkhār), Author: Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAmr al-ʿAtakī, known as al-Bazzār (d. 292 AH), Editors: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zain Allāh (Vols. 1–9), ʿĀdil ibn Saʿd (Vols. 10–17), Ṣabrī ʿAbd al-Khāliq al-Shāfiʿī (Vol. 18), Publisher: Maktabat al-ʿUlūm wa al-Ḥikam – Madīnah al-Munawwarah, 1st ed., (1988–2009), 18 volumes.

9- Al-Kifāyah fī ʿIlm al-Riwāyah, Author: Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAlī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. 463 AH), Corrected by: Abū ʿAbd Allāh al-Sūraqi, Collated by: Ibrāhīm Ḥamdī al-Madanī, Publisher: Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah – Hyderabad, Deccan, 1st ed., 1357 AH.

10- Al-Muḥkam wa al-Muḥīṭ al-Aʿẓam, Author: Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Ismāʿīl ibn Sīdah al-Mursī (d. 458 AH), Editor: ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah – Beirut, 1st ed., 1421 AH / 2000 CE, 11 volumes.

11- Muʿjam Maqāyīs al-Lughah, Author: Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā al-Qazwīnī (d. 395 AH), Editor: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Publisher: Dār al-Fikr, 1399 AH / 1979 CE, 6 volumes.

12- Al-Manhaj al-Muqtaaraḥ li-Fahm al-Muṣṭalaḥ, Author: Ḥātim ibn ʿĀrif ibn Nāṣir al-Sharīf al-ʿAwnī, Publisher: Dār al-Hijrah –

Riyadh, 1st ed., 1416 AH / 1996 CE, Pages: 294.

13- Al-Mūqiẓah fī ʿIlm Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth, Author: Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Dhahabī (d. 748 AH), Care of: ʿ Research and commentary by: Ahmed bin Shehab Hamed, Publisher: Rakaez Publishing and Distribution House - Kuwait, Edition: First, 1439 AH - 2018 AD, Number of pages: 112.

Academic Theses Academic Theses:

Narrators Whose Hadith Was Tolerated (Iḥtumila Ḥadīthuhum) According to Imam al-Bazzār in His Musnad: A Theoretical and Applied Study, Doctoral Dissertation by Researcher: Yūsuf ibn Muḥyī al-Dīn Fāyiz al-Asṭal, The Islamic University – Faculty of Usul al-Din – Department of Hadith and Its Sciences – Gaza, 1435–1436 AH / 2014–2015.